مصادر أكدت لـ«الأنباء»: بات ملحوظاً خروج كميات كبيرة من الذهب بصحبة مسافرين بالآونة الأخيرة

السفر بسبائك الذهب خارج الكويت محظور إلا بـ «بيان صادر» وفاتورة

- السفر بسبائك يحمل معنى واحداً فقط.. أموال حولت إلى ذهب وسيتم تسييلها في الخارج
- السفر بالمشغولات يخضع لتقدير مفتشي الجمارك.. كميات الزينة والحلي بدون بيان
- يمكن للمسافر الحصول على بيان صادر من إدارة جمرك الشحن الجوي قبل السفر
- كميات المشغولات الكبيرة تتطلب الحصول على بيان صادر وتقديم فواتير للجمارك

علي إبراهيم

أكد مصدر مطلع لـ«الأنباء» أن المواطنين والمقيمين المسافرين من الكويت إلى الخارج وبصحبتهم سبائك ذهبية يجب أن يحصلوا على بيان صادر بشأن هذه السبائك من إدارة جمارك الشحن الجوي في مطار الكويت قبل السفر، وذلك في إطار الالتزام بالإجراءات الجمركية المعمول بها، خصوصا وأنه بات ملحوظا خروج كميات كبيرة من الذهب بصحبة مسافرين خلال الفترة الأخيرة.

وقال المصدر إن السفر بسبائك ذهبية له معنى واحد فقط أن المسافر الذي يحملها حول قيمة أمواله إلى ذهب وهو الأمر الذي يجب أن يتم التعامل معه جمركيا بالسياق المعمول به حماية للمسافر نفسه قبل أي شيء، إذ يتوجب عليه إحضار فاتورة تثبت ملكيته للسبائك الذهبية، بالإضافة إلى أوراقه الثبوتية والتقدم إلى إدارة جمارك الشحن الجوي قبل السفر بيوم لإثبات ما سيحمله من سبائك معه خلال الرحلة، وعند وصوله إلى المطار يقدم بيان الصادر للمفتشين الجمركيين ويستكمل رحلته بكل أريحية.

وحول تطبيق حد للكمية الواجب الافصاح عنها، أشار المصدر إلى أن أي سبائك ذهبية أو ليرات مهما كان حجمها صغيرا أو كبيرا تتوجب الافصاح والحصول على بيان الصادر بها، كونها ليست مشغولات أو حلي للاستخدام الشخصي، إذ إن السبائك متعارف عليها أنها عملية تحويل من عملة إلى ذهب ومن ثم يتم تسييلها مجددا في بلد آخر، الأمر الذي يجب أن يخضع إلى تدقيق يضمن تحقيق ما يلي:

1 ـ إثبات ملكية المسافر للذهب، إذ إن تقديمه فاتورة الشراء في بيان الصادر تعد دليلا على تحصله عليه بصورة سليمة وليس متحصلا عليه نتيجة أي سلوك غير قانوني.

2 ـ حماية المسافرين من مواطنين ومقيمين: إذ إن إثبات حمل المواطنين والمقيمين لتلك السبائك حال السفر يعد إحدى آليات الحماية لهم كونهم أفصحوا عنها بصورة مباشرة ما يثبت حسن النية لديهم.

وحول تقديم بيان صادر للمشغولات، أكد المصدر أن المشغولات الذهبية التي تحملها المرأة للاستخدام الشخصي عند السفر هو أمر نسبي، فإن كانت بالكميات المعقولة التي تستخدم كزينة فلا يتطلب الأمر بيانا صادرا من قبل المسافرة، أما إذا كانت الكميات التي ترتديها المرأة مبالغ في وزنها فالأمر هنا يتطلب أن تمر بالإجراءات الطبيعية ومنها الحصول على بيان صادر بتلك المشغولات.

وأشار المصدر إلى أن عملية تقييم المشغولات عند السفر تخضع لتقدير وخبرة المفتشين الجمركيين في الكويت والذين لديهم من المهارات ما يمكنهم من تقدير الموقف للمسافر، وهو أمر يتعاملون فيه بمرونة عالية جدا بما يضمن تطبيق روح القانون وكذلك حماية مقدرات المواطنين والمقيمين.

وفي شأن ملاحظة خروج كميات كبيرة من الذهب في الآونة الأخيرة، أشار المصدر إلى أن الأمر لا يمكن إيقافه، إذ إن الكويت سوق مفتوح لا يوجد عليها قيود، ويعد جزءا من تيسير حركة التجارة والأموال طالما تسير في السياق القانوني السليم ولا يوجد أي شبهات بأن حركة ذلك الذهب قد تكون مرتبطة بأي نشاط غير قانوني.

وتطرق المصدر إلى أن الدليل الموحد للإجراءات الجمركية يوجب الإقرار والإفصاح عن العملات أو الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها أو المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة القابلة للتحويل إلى أموال نقدية على جميع المسافرين القادمين والمغادرين للكويت والتي تزيد عن الحد المسموح به.

ويتولى الموظف الجمركي وفقاص لمعايير المخاطر عملية التأكد من العملات أو الأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها أو المعادن النفيسة أو الأحجار الكريمة القابلة للتحويل إلى أموال نقدية مع المعلومات المصرح عنها وإدخالها في النظام الآلي وختم نموذج الإقرار أو الافصاح بختم الجمارك وتسليم العميل نسخة من النموذج والسماح لها بالدخول أو الخروج من الدولة.

ما بين سقف الدين وتحركات الفيدرالي.. أسعار الذهب إلى أين؟

مازالت تحركات أسعار الذهب العالمية في اتجاه متباين ما بين صعود وهبوط خصوصا بعد ملامستها لأدنى مستوياتها منذ مطلع شهر مايو الجاري خلال تعاملات أمس الأربعاء وسط التفاؤل الحذر حيال الوصول لاتفاق بشأن سقف الدين الأميركي.

وبحلول الساعة 11:10 صباحا بتوقيت غرينتش خلال تعاملات أمس، تراجع الذهب لمستوى 1991,9 دولارا للأونصة فاقدا مستوى 2000 دولار للأوقية، وأتت تلك التراجعات بعد أن ارتفعت أسعار الذهب عالميا خلال شهر حوالي 0,2٪، بينما حققت زيادة بأكثر من 10,07٪ منذ بداية العام، كما ارتفعت بنسبة 9٪على أساس سنوي وذلك منذ مايو 2022.

وقال خبراء إن أسعار الذهب سيحدد مسارها خلال الفترة المقبلة عاملان مهمان أولهما الوصول أو عدم الوصول لاتفاق بشأن سقف الدين الحكومي الأميركي، إضافة لتوجهات الفيدرالي حيال أسعار الفائدة في الاجتماع المقبل.

وبحسب تصريحات صحافية، أوضح رئيس مجلس النواب الأميركي كيفين مكارثي، إنه يمكن التوصل لاتفاق بشأن سقف الدين الحكومي الأميركي الأسبوع الجاري بعد إجراء محادثات إيجابية بالأمس وسط التحذيرات من أن الموارد المالية للولايات المتحدة قد تعجز عن الوفاء بجميع التزاماتها بحلول الأول من يونيو المقبل.

وعلى المدى القصير، رجح رئيس قسم الأبحاث في Equiti Group، رائد الخضر، أن تستمر أسعار الذهب تحت الضغط والتراجع وسط التوقعات بالوصول لاتفاق بشأن سقف الدين الأميركي، وهو الأمر الذي سيحافظ على أكبر اقتصاد عالمي من الانهيار وبالتالي ستحسن شهية المخاطرة ومن ثم عودة الطلب على الأصول ذات العائد المرتفع بدلا من المعدن الأصفر.

وأشار إلى أنه بالرغم من البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال التي تستمر في السيطرة على الاقتصاد الأميركي، إلا أن أغلب التوقعات الآن تدعم الاستمرار في رفع الفائدة أو على الأقل تثبيتها وليس تغيير السياسة النقدية وسط تصاعد التضخم وهو ما سيتسبب في الضغط على أسعار الذهب من جديد.

وبرأي مخالف، رجح الخبير الاقتصادي ورئيس أبحاث السوق بشركة بيلون إيجيبت، طاهر مرسي، أن تتجه أسعار الذهب للتحرك العرضي المائل للصعود مع توجه الفيدرالي لخفض الفائدة أو تثبيتها خلال النصف الثاني من العام الحالي، مشيرا إلى أن ذلك القرار سيقلل من قوة الدولار ويسمح للمعدن الأصفر باستئناف الصعود والوصول مجددا لمستوى 2080 دولار للأونصة الواحدة.

ويأتي ذلك تزامنا مع تضارب الآراء والتوقعات حول الاستمرار في رفع أسعار الفائدة أم لا مع استمرار زيادة معدلات التضخم بشكل قياسي حيث أكد أعضاء الفيدرالي على عدم النية في خفض الفائدة هذا العام إلا إنه في المقابل ترجح مؤسسات أبحاث عالمية ومنها «جي بي مورجان» والتي توقعت أن يفاجئ الفيدرالي بتخفيض الفائدة هذا العام بشرط دخول الاقتصاد نفق الركود.

وكان الفيدرالي الأميركي قد ترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام احتماليات رفع سعر الفائدة مستقبلا بعد أن كانت الأسواق تتوقع توقف رفع سعر الفائدة مطلع الشهر الجاري بمقدار 25 نقطة أساس.

ماسك يحذّر: الاقتصاد العالمي سيكون في وضع صعب خلال 12 شهراً

إيلون ماسك

قال الملياردير إيلون ماسك الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا»، إنه يعتقد أن بنك الاحتياطي الفيدرالي كان بطيئا للغاية في زيادة أسعار الفائدة، ومن المحتمل أن يكون خفضها بطيئا للغاية في الأشهر المقبلة.

وأعرب «ماسك» في مقابلة مع «سي إن بي سي»، عن قلقه بشأن الطريقة التي يتخذ بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي القرارات، حيث يحتاج إلى وقت طويل جدا للاستجابة.

وتابع بأن البيانات تصبح قديمة إلى حد ما، في إشارة إلى توقيت استجابة صناع السياسات، مضيفا ان الاحتياطي الفيدرالي كان بطيئا في رفع أسعار الفائدة، ومتوقعا أن يكون بطيئا أيضا في خفضها.

كما أشار الملياردير الذي يمتلك أيضا شركتي «تويتر» و«سبيس إكس»، إلى أن الشركات التي تبيع سلعا فاخرة وباهظة الثمن، قد تشهد انخفاضا في الطلب خلال الأشهر المقبلة. وأضاف ان الأشهر الاثني عشر المقبلة ستكون صعبة على «تسلا» والشركات الأخرى من منظور الاقتصاد الكلي، بسبب زيادة أسعار الفائدة التي تقلل من ميزانيات المستهلكين. واستطرد: «يمكنك التفكير في رفع الفائدة على أنه نوع من الضغط على فرامل الاقتصاد، حيث يجعل الكثير من الأشياء أكثر تكلفة». وأردف: «لذا، إذا كانت مدفوعات السيارة أو الرهن العقاري الخاص بك تستهلك قدرا أكبر من ميزانيتك الشهرية، فسيكون لديك أموال أقل لشراء أشياء أخرى».

في الثالث من مايو الجاري، رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة بنسبة 0,25٪ إلى نطاق يتراوح بين 5٪ و5,25٪، وكانت هذه الزيادة العاشرة خلال ما يزيد قليلا على عام.

بنهاية 2022.. وتمتلك أعلى نسب لتغطية القروض غير المنتظمة عند 297,6٪

صافي هامش ربحية البنوك الكويتية.. الأعلى تاريخياً عند 40,6٪

- متانة عالية تتمتع بها البنوك المحلية لمواجهة التحديات مع معدلات سيولة مرتفعة تفوق المتطلبات الدولية
- بالأرقام.. 18,4٪ معيار كفاية رأس المال و1,4٪ القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض

أحمد مغربي

كشفت أحدث البيانات ان مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية سجلت بنهاية 2022 قفزات كبيرة على كل الأصعدة، حيث لاتزال تمتلك البنوك الكويتية أعلى نسب لتغطية القروض غير المنتظمة عند 297,6٪، وكذلك أعلى نسبة لمعيار كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والتي تؤهلها لتجاوز أي أزمات بفضل التدابير والإجراءات الاستباقية التي تعمل عليها البنوك.

وتؤكد المؤشرات التي نشرها بنك الكويت المركزي، سلامة أوضاع القطاع المصرفي المحلي في الفترة التي غطاها التقرير، سواء من ناحية نمو أعماله، أو انحسار المخاطر عليها، وذلك بفضل استمرار الرقابة اليقظة واللصيقة لبنك الكويت المركزي لتحصين وحدات القطاع المصرفي مستندا بذلك إلى نهجه الاستباقي في تعزيز قوة القطاع ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

ويظهر الرصد الذي قامت به «الأنباء» أبرز مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية بنهاية 2022:

1 ـ بلغ معيار كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الكويتي حسب معيار بازل 3 بنهاية 2022 ما نسبته 18,4٪، في حين بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى قاعدة الأصول 88,5٪.

2 ـ بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1,4٪، وبلغت نسبة صافي القروض المنتظمة إلى صافي القروض عند 0,9٪.

3 ـ بلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة عند 297,6٪، ونسبة السيولة الرقابية 21,4٪.

4 ـ لايزال القطاع المصرفي يحافظ على صافي هامش فائدة (نسبة صافي الإيرادات من الفوائد إلى متوسط الأصول المدرة للفوائد) مقبول عند مستوى 2,6٪، وهي نسبة شهدت ارتفاعا ملحوظا لأول مرة منذ الربع الثاني من 2020.

5 ـ يبقى صافي هامش الربحية للبنوك بشقيها التقليدي والإسلامي (نسبة صافي الربح إلى صافي الإيرادات من الفوائد والإيرادات من غير الفوائد) يسجل أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق عند 40,6٪، وقد حقق قفزة قياسية مقارنة بمستوياته المسجلة خلال عام 2021 بعد تفشي جائحة فيروس كورونا عند 19,9٪

6 ـ لايزال تركز البنوك الكويتية على النشاط الأساسي أي الإقراض والعمليات المصرفية التشغيلية، حيث ارتفعت نسبة الدخل الأساسي (صافي الإيرادات من الفوائد+ صافي الإيرادات من الرسوم) إلى الدخل التشغيلي (صافي الإيرادات من الفوائد + الإيرادات من غير الفوائد) تدريجيا إلى 88,1٪ بنهاية 2022.

47,5 مليار دينار.. ودائع

تظهر بيانات بنك الكويت المركزي ان رصيد إجمالي ودائع المقيمين ارتفع بنحو 1,57 مليار دينار وبنسبة 3,4٪ لتبلغ قيمته نحو 47,57 مليار دينار في نهاية مارس 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعا بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 2,28 مليار دينار وبنسبة 6,5٪ ليبلغ قيمته نحو 37,58 مليار دينار بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الودائع الحكومية بنحو 200 مليون دينار وبنسبة 6,2٪ لتبلغ قيمته نحو 3,44 مليارات دينار في نهاية مارس 2023.

7 ـ يحافظ القطاع المصرفي على مستويات جيدة من العائد على متوسط حقوق الملكية ROAE، حيث ارتفعت لتبلغ 10,8٪ مقارنة بـ10,4٪ خلال النصف الأول من العام الماضي.

8 ـ أما نسبة المصروفات التشغيلية (المصروفات من الفوائد + المصروفات من غير الفوائد) إلى إجمالي الإيرادات (الإيرادات من الفوائد + الإيرادات من غير الفوائد) فلاتزال مرتفعة نسبيا عند 58,2٪.

9 ـ ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 5,41 مليارات دينار وبنسبة 6,8٪ لتبلغ قيمته نحو 85,45 مليار دينار في نهاية مارس 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 80 مليار دينار في نهاية اشهر المقابل من العام السابق، ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصده مل من الموجودات الأجنبية بنحو 4,34 مليارات دينار وبنسبة 23,5٪ لتبلغ نحو 22,83 مليار دينار والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 2,53 مليار دينار وبنسبة 6٪ لتبلغ قيمتها نحو 44,51 مليار دينار.

10 ـ تشير البيانات إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر مارس 2023 بما يعادل 3,67 مليارات دينار وبنسبة 56,7٪ لتبلغ قيمتها 10,13 مليارات دينار مقابل قيمة بلغت نحو 6,46 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام الماضي.

وخلال عام 2022 حققت البنوك المحلية العشرة نموا ملحوظا في صافي أرباحها مقارنة بعام 2021، إذ بلغ صافي الأرباح (بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية) نحو 1,214 مليار دينار وهو مستوى قياسي، وبارتفاع بلغ نحو 332,1 مليون دينار أو بنحو 37,7٪ مقارنة بنحو 881,6 مليون دينار حققتها في عام 2021، لتسجل بذلك أرباح البنوك الكويتية خلال العام الماضي أعلى مستوياتها خلال آخر 16 عاما، أي منذ عام 2007، ما قبل الأزمة المالية العالمية.